



PDF



السكك الحديدية الخليجية بـ 140 مليار دولار تدعم المرونة الاقتصادية

خطة دول الخليج لمستقبل آمن السكك الحديدية

والممرات البديلة بعد إغلاق مضيق هرمز
عام 2026

إغلاق مضيق هرمز 2026
أدى إلى تسريع البحث عن مسارات بديلة للشحن

خط أنابيب
خط أنابيب (غرب - شرق) الفجيرة 520 كم - التشغيل 2027

تفعيل "الممر الأخضر"
بين دبي وسلطنة عمان لتدفق البضائع

السعودية رفعت طاقة خط
شرق - غرب إلى 7 ملايين برميل يومياً

مشروع "خط أنابيب الخليج السريع"
بطاقة 10 ملايين برميل يومياً

السكك الحديدية
دعامة للمرونة الاقتصادية

- مشاريع مرتقبة في دول مجلس التعاون تتجاوز 140 مليار دولار
- قطار حقيقت: يربط ميناء صحر (شبكة الاتحاد للقطارات (الإمارات) طوله 238 كم - نسبة الإنجاز نحو 40%)
- القطار الواحد ينقل 15 ألف طن (270 حاوية قياسية)
- شبكة السكك الحديدية الخليجية 2186 كيلومتراً تربط الدول الست

شبكة الربط السككي الخليجي

إجمالي الشبكة 2186 كيلومتراً

الدول: الكويت، الدمام، البحرين، قطر، الإمارات، عمان

فوائد هذه المشاريع

- تجاوز المخاطر الجيوسياسية ومضيق هرمز
- ضمان تدفق الصادرات والواردات والسلع الحيوية
- تعزيز الأمن الطاقوي والاقتصادي لدول الخليج
- توفير فرص عمل مستدامة للقطاع الإنشائي

السكك الحديدية.. طريق آمن يربط الخليج ويصنع المستقبل

تقدر التكلفة الرأس مالية الإجمالية بنحو 55,6 مليار دولار. وفيما يتعلق بالسلع الأخرى، تبرز السكك الحديدية كخيار رئيسي لتعزيز المرونة الاقتصادية، إذ تتجاوز قيمة مشاريع السكك الحديدية المرتقبة في دول مجلس التعاون 140 مليار دولار.

ومن أبرز هذه المشاريع «قطار حقيقت» بطول 238 كيلومتراً، الذي يربط ميناء صحر في سلطنة عمان بشبكة الاتحاد للقطارات في دولة الإمارات. وبلغت نسبة إنجاز المشروع نحو 40% حتى أبريل 2026، ومن المتوقع أن يتمكن القطار الواحد عند تشغيله من نقل 15 ألف طن من البضائع، أي ما يعادل 270 حاوية قياسية.

كما يجري تسريع مشاريع الربط الإقليمي، حيث بدأت شركة السكك الحديدية السعودية في 7 مايو إجراءات طرح مشروع الجزء الخاص بها من شبكة قطارات مجلس التعاون، التي ستربط الدول الست الأعضاء.

وبمعدن الجزء السعودي من الخط من الخفجي في المنطقة الشرقية قرب الحدود مع الكويت إلى البطحاء على الحدود مع الإمارات، بطول يقارب 672 كيلومتراً، مع ربطه بمشروع السكك الحديدية الوطني في الكويت. ومن المقرر أن تمتد الشبكة الخليجية الشاملة لمسافة 2186 كيلومتراً، تبدأ من الكويت مروراً بالدمام في السعودية، ثم إلى البحرين عبر جسر مخطط، وصولاً إلى قطر والإمارات وسلطنة عمان عبر مشروع قطار حقيقت.

يسهم عند اكتماله في مضاعفة القدرة التصديرية لأدнок عبر الفجيرة على ساحل المحيط الهندي، بما يتيح تجاوز مضيق هرمز ذي الحساسية الجيوسياسية.

ولا يقتصر تنويع المسارات على صادرات النفط، بل يمتد ليشمل تدفقات الواردات، حيث تعتمد اقتصادات الخليج بشكل كبير على استيراد الغذاء والسلع الاستهلاكية ومواد البناء والإمدادات الطبية وقطع الغيار. ولضمان استمرارية هذه التدفقات، تم تفعيل «الممر الأخضر» في 13 مارس بين دبي وسلطنة عمان، بما يسمح بتفريغ البضائع في موانئ عمانية مثل صحر وصاللة ونقلها براً.

كما لجأت السعودية إلى استخدام خطوط الأنابيب لتجاوز مضيق هرمز، حيث بلغ خط شرق - غرب التابع لشركة أرامكو طاقته القصوى عند 7 ملايين برميل يومياً. وأعاد الأمانة طرح مشاريع خطوط الأنابيب متعددة الجسور لتجاوز المضيق، حيث يقترح تقرير صادر عن معهد بيكر للسياسات العامة بجامعة رايس مشروع «خط أنابيب الخليج السريع»، الذي يبدأ من حقول البصرة جنوب العراق، ويمر عبر الكويت وعلى امتداد الساحل السعودي، ثم يعبر دولة الإمارات وصولاً إلى سواحل سلطنة عمان في الدقم وصاللة.

ويتضمن المشروع إنشاء خطين بقطر 56 بوصة وخط واحد إجماليه تصل إلى 10 ملايين برميل يومياً، مع تخصيص نحو 10,1 مليارات دولار لتعزيز الجوانب الأمنية والحماية، فيما

أحمد مغربي

كشفت مجلة ميد أن إغلاق مضيق هرمز أسهم في تسريع وتيرة استثمارات دول الخليج في مشاريع خطوط الأنابيب والموانئ وشبكات السكك الحديدية.

وأوضحت المجلة أن مضيق هرمز ظل لعقود بمنزلة الشريان الحيوي لأسواق الطاقة العالمية، إذ لا يتجاوز عرضه 33 كيلومتراً في أضيق نقطة، وكان ينقل تاريخياً نحو سدس استهلاك النفط العالمي وثلث إمدادات الغاز الطبيعي المسال. ومع الإغلاق الفعلي للمضيق من قبل إيران في عام 2026، وجدت دول الخليج نفسها مضطرة إلى تسريع البحث عن مسارات شحن بديلة، ليس فقط لصادرات النفط، بل أيضاً لضمان تدفق واردات الغذاء والسلع الاستهلاكية والمخدرات الصناعية التي تعتمد عليها اقتصادات المنطقة. وأشارت إلى أنه من المتوقع أن تتعزز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الفجيرة مع تشغيل خط أنابيب النفط الخام (غرب - شرق) الذي تطوره شركة أدنوك، ويربط بين جبل الظنلة والفجيرة، والمقرر تشغيله في عام 2027.

ويتضمن المشروع إنشاء خط أنابيب بطول يقارب 520 كيلومتراً لنقل النفط الخام من محطة التصدير الرئيسية في جبل الظنلة إلى الفجيرة. ومن المنتظر أن



مقابل صادرات بلغت قيمتها 1,66 مليار دينار

1,07 مليار دينار واردات الكويت السلعية في فبراير 2026

كشفت بيانات إحصاءات التجارة الخارجية للكويت خلال شهر فبراير 2026، أن فائض الميزان التجاري بلغ 589,11 مليون دينار، مقابل 839,64 مليون دينار بالفترة نفسها من عام 2025.

وحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، فإن صادرات البلاد خلال شهر فبراير الماضي بلغت 1,66 مليار دينار.

فيما بلغت قيمة الواردات 1,07 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 12,8% على أساس سنوي، مقارنة مع 949,63 مليون دينار خلال شهر فبراير 2025.

وبلغت صادرات النفط ومشتقاته لشهر فبراير 2026 نحو 1,46 مليار دينار بما يمثل 88,1% من الصادرات الكويتية، مقابل 1,60 مليار دينار للشهر ذاته من عام 2025، بحصة 89,2%.

ووصل حجم التبادل التجاري بنهاية فبراير إلى 2,73 مليار دينار. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة أهم الدول المصدر إليها (غذا السلع النفطية) في فبراير الماضي، إذ بلغت

يتقدم
رئيس وأعضاء مجلس إدارة
اتحاد مصارف الكويت
وجميع العاملين في
البنوك الكويتية
بأسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد آل نهيان الصباح

حفظه الله بمناسبة الذكرى الثانية
لتولي سموه ولاية العهد